

المصدر: الأهرام المسائي
التاريخ: ٦ يوليو ١٩٩٥

مصر لن تسمح بالأساس بنقطة واحدة من مياه النيل

السودان ليست لديها الإمكانيات الفنية لحجز قطرة ماء من حصص مصر السنوية الرئيس مبارك أصدر توجيهاته بحماية بحيرة ناصر من التلوث وإزالة أية مخالفات على مجرى النهر وزير الأشغال العامة والموارد المائية للأهرام « المسائي »:

أى فرق لاتفاقيات توزيع المياه يعد مسايا بأمن مصر
السدود السودانية لاتستوعب سوى ٣ مليارات متر مكعب
بينما حصة السودان السنوية تبلغ حوالى ١٨,٥ مليار

وأوضح د. راضى حرص مصر على الحفاظ على نوعية مياه النيل وصلاحياتها، والحد من تلوثها، مشيراً إلى أنه يجرى حالياً إجراء تحليل أسبوعي لمياه النيل، وتؤكد النتائج صلاحية المياه، وأنها أعذب مياه في العالم، وأكد أنه سيتم إجراء تحليل يومي لمياه النيل أيام الفيضان في مركز «أبو سمبل» ومعاهد الوزارة.

وقال: إن الرئيس مبارك أصدر توجيهاته بعدم بناء أية منشآت داخل بحيرة ناصر يمكن أن تؤدي إلى تلوثها، وتحرير محاضر للمخالفين فوراً، مع إزالة أية مخالفات على طول مجرى نهر النيل.

وأشار وزير الأشغال إلى العلاقات الازلية التي تربط بين شعبي وادي النيل، والتي لن تؤثر فيها أى تصريحات جوفاء من بعض المسؤولين الذين لا يعرفون مصلحة الشعب السوداني، ولا يريدون سوى مصلحتهم، وتحطيم جسور التعاون والود التي تربط بين مصر والسودان على طول التاريخ.

وقال: إن الرئيس مبارك حرص على مصلحة الشعب السوداني أكثر من حرص نظام البشير - الترابي، وأنه أعطى كل الخيارات أمام النظام السوداني.

من ناحية أخرى علم مندوب «الأهرام المسائي» أنه تم تشكيل لجنة من أساتذة الجامعات ورجال القانون الدولي لدراسة موقف مصر المائي والقانوني، والاتفاقيات التي تحكم حصتها ومواردها المائية من النيل والمياه الجوفية، ومناقشتها في المحافل الدولية.

أكد الدكتور عبد الهادي راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه لا أساس بمياه النيل، وبحصة مصر السنوية التي تقدر بحوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب، حيث إن مياه النيل ليست ملكاً لفرد وإنما هي ملك لامة بأسرها ولأجيال متعاقبة.

وقال: إن هناك اتفاقيات تحكم توزيع مياه النيل بين الدول الأعضاء في حوض النيل، مثل اتفاقية عام ١٩٥٩، وإن أى خرق لهذه الاتفاقية، يعد مساساً بحياة ومصير الشعوب، ومصر لم ولن تسمح لأى أحد بالأساس بمصير شعبها وتهديد أمنها.

وأضاف وزير الأشغال في تصريحات خاصة لمندوب «الأهرام المسائي» أن السودان لا يمتلك الإمكانيات التي يستطيع بها حجز أى كمية مياه خاصة بحصة مصر السنوية، فخزانات الروصيرص وشحة التراب وسد الحمدات لا يستطيعون سوى استيعاب ٣ مليارات متر مكعب فقط من حصة السودان السنوية التي تقدر بحوالى ١٨,٥ مليار متر مكعب.

وقال: إن السودان لا يستخدم حصته كلها، مشيراً إلى أنه يستخدم ١٥ ملياراً فقط، بينما الـ ٣,٥ مليار الباقية لا توجد الوسائل والإمكانيات لحجزها أو الاستفادة منها.